

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثالثة والثلاثون

فيينا، ٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

عدد دورات المجلس ومدتها

عدد دورات المجلس ومدتها

مذكرة من الأمانة

تكمل هذه الوثيقة المعلومات المقدّمة في الوثيقة IDB.32/9 وتتناول الآراء التي أعربت عنها الوفود خلال دورة المجلس الثانية والثلاثين.

١- بعد النظر في المعلومات المقدّمة في الوثيقة IDB.32/9، أعربت الوفود عن مجموعة من الآراء ترد في المحاضر الموجزة للدورة الثانية والثلاثين (الفقرات ٨٢-٩١ من الوثيقة IDB.32/SR.4). وبناء على تلك المداخلات، تُعتبر الأمانة أن الدول الأعضاء تدعم الجهود المبذولة للأخذ بالفعالية وتحقيق الاقتصاد في عمل أجهزة تقرير السياسات، بيد أن النظر الجاد في تغيير عدد الدورات يتطلّب مزيداً من الاستعراض المستفيض. ومن ثم فإن هذه الوثيقة تنطرق إلى وجهات النظر المعبر عنها خلال الدورة الثانية والثلاثين.

أولاً- الادّخار الذي يمكن تحقيقه

٢- أعربت بعض الوفود عن رغبتها في مراجعة عرض مفصّل لما يمكن ادّخاره إثر تقليص عدد دورات المجلس. ويقدم الجدول أدناه ذلك العرض بناء على افتراض عقد دورة واحدة مدتها أربعة أيام في السنوات التي لا ينعقد فيها المؤتمر العام بدلاً من دورتين منفصلتين

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



تستغرق إحداهما يومين والثانية ثلاثة أيام (الفقرة ٨ من الوثيقة IDB.32/9). وينبغي التأكيد على أن هذه الأرقام هي تقديرات فحسب، لأن التكاليف الأكثر دقة تخضع لعدد من المتغيرات (مثل وجود مترجمين فوريين محلين مقابل ضرورة تغطية تكلفة السفر وبدل الإقامة اليومي).

المبالغ التقديرية التي يمكن ادخالها نتيجة إدخال تعديل على الدورات

تعليقات	بدولارات الولايات المتحدة	
تتضمن تكاليف السفر التقديرية	٨٠ ٠٠٠	الترجمة الشفوية
بناء على إلغاء ٨٠ في المائة من التكاليف الخاصة		الوثائق
بجدول الأعمال المؤقت وجدول الأعمال المؤقت	٩ ٤٠٠	الترجمة التحريرية
المشروح واليوميات وتقرير الدورة والمحاضر	٣٠٠	الطباعة
الموجزة وقائمة المشاركين		
موظفو المؤتمرات والسعاة والموظفون التقنيون، إلخ.	١ ٩٠٠	الموظفون المعيّنون لفترات قصيرة
	١ ٠٠٠	العمل الإضافي
	٨٠٠	الأمن
	٩٣ ٤٠٠	المجموع

ملحوظة: حساب وقت الموظفين الاعتياديين غير مشمول.

ثانياً- الأثر

٣- يمكن النظر إلى الأثر الناتج عن عقد عدد أقل من الدورات بطرق شتى، بحيث يُوضع في الحسبان أيضاً أن الدورة التي ينبغي إلغاؤها هي الأولى في السنوات التي لا ينعقد فيها المؤتمر العام. وكما ورد في بعض المداخلات، فإن المزية الرئيسية في الحفاظ على هذا النهج تُستمد من منظور المراقبة التي يضطلع بها المجلس. ذلك أن تأجيل عقد الدورة إلى أواخر السنة يستتبع حدوث تأخر في قيام المجلس بالنظر في أي مسألة قد تنشأ في فترة مبكرة من تلك السنة. وقد استعرضت الأمانة البنود الموضوعية التي تم النظر فيها بالفعل خلال الدورة الأولى على مدى عدد من السنوات، من أجل تقييم ما إذا كان تأخر المجلس عن النظر في تلك البنود عدّة أشهر من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية. ولم يشر ذلك الاستعراض إلى أي مزايا أو عيوب جليّة تنتج عن تأخير النظر في البند عدة شهور إلى أن ينظر فيه المجلس في فترة لاحقة في السنة. ومن الناحية النظرية، قد تنشأ حالة تُجنى فيها فوائد من قيام المجلس بالنظر

في مسألة ما واتخاذ إجراءات بشأنها في فترة مبكرة من السنة. بيد أن من الصعب الخروج باستنتاجات من الممارسة الحالية.

ثالثاً- نُهْجٌ أُخْرَى

٤- أشار أحد الوفود إلى وجود نُهْجٍ أُخْرَى يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مدخّرات، مثل تغيير مدة الدورات. ولا يمكن للأمانة أن تقترح إجراء دورات أقصر وذلك بالنظر إلى الصعوبات التي حيرتها من قبل في العناية بتوفير الخدمات للمتكلّمين في الجلسات العامة والاجتماعات التشاورية غير الرسمية اللازمة، في غضون الوقت المتاح. وعلاوة على ذلك، فإن دورات المجلس تُعتبر أفضل فرصة ملائمة للقيام بأنشطة موازية مناسبة تهدف إلى تعزيز صورة المنظمة لدى أصحاب المصلحة.

٥- وقد تحقّق حتى الآن ادخار مبالغ هامة بناء على الجهود الناجحة التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة لاجتناب وضع جداول أعمال طويلة والحرص على جعل الوثائق مختصرة قدر الإمكان. ودعمًا لرغبة الدول الأعضاء في التقليل من الوثائق إلى أدنى حد (ومن ثم تخفيض تكاليف الترجمة التحريرية والطباعة)، تلجأ الأمانة إلى الحفاظ على رقابة صارمة على عدد وطول الوثائق الصادرة من أجل الدورات. وسوف تستمر هذه الممارسة إلى جانب العمل على أن تكون جميع الوثائق الرسمية الصادرة لفائدة أجهزة تقرير السياسات متاحة على الإنترنت، مما يساهم في الاقتصاد في تكاليف الطباعة.

رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٦- لعلّ المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.